

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.637
21 January 1993
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والثلاثين

بعد المستماثلة

المعقدة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، الساعة ١٣/٣٠

الرئيس: السيد سيلسو لوبيش نونيز اموريم (البرازيل)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٦٣٧
لمؤتمر نزع السلاح .

انتقل الآن إلى الطلبات المقدمة من غير الأعضاء للمشاركة في أعمال المؤتمر .
وحيث أن هذه الطلبات كانت فيما يبدو تقبل حتى الآن ، أمل في أن نتمكن اليوم من
الاستفادة عن عقد اجتماع غير رسمي لاستعراضها . وقد سبق للمؤتمر أن فعل ذلك في
 المناسبات أخرى ، عند عدم الاعتراف على أي من الطلبات . وما لم أسمع أي تعليقات ،
 ودون خلق سابقة بأي شكل من الاشكال لحالات أخرى قد يلزم عقد اجتماع غير رسمي
 بشأنها ، منشروع في النظر في مشروع المقرر الذي عممته الأمانة في الوثيقة CD/WP.438
 بشأن مشاركة غير الأعضاء في المؤتمر . وأعتقد أن هذه الوثيقة عممت بالفعل ، وما لم
 أسمع أي اعتراضات سأعتبر أن المؤتمر قد اعتمد مشروع المقرر .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس: أود كذلك أعلامكم بأنه يجري تعميم طلبات أخرى للمشاركة
 مقدمة من غير الأعضاء ، وستقدم لاتخاذ قرار بشأنها في جلستنا العامة القادمة التي
 ستعقد يوم الثلاثاء ٣٦ كانون الثاني/يناير .

وفيما يتعلق بالمقرر الذي اعتمدناه توا ، أود أن أذكر بالبيان الذي ألقاه
 ملقي في الجلسة العامة ٦٠٣ التي عقدها في يوم ٢٢ آب/اغسطس ١٩٩١ بشأن مشاركة غير
 الأعضاء ، الذي قال فيه:

"٢ - وفيما يتعلق بترتيبات الجلوس ، يحتل المشتركون من الدول غير
 الأعضاء أماكنهم في الاجتماعات تبعاً للقائمة الالغبائية الانكليزية ، بدءاً
 بالدولة غير العضو التي يسحب الرئيس اسمها بالقرعة فور اتخاذ المؤتمر
 للقرار الأول المتعلق بطلبات الاشتراك في بداية السنة ويتناوبون في الوقت
 نفسه مع المؤتمر" .

وما شرع في ذلك بعد رفع هذه الجلسة العامة ، بمساعدة الأمانة . وأمامي الآن
 على قائمة المتحدثين اليوم ممثل تركيا ، السيد أرار ، وأعطيه الكلمة الآن .

السيد أرار (تركيا) (الكلمة بالفرنسية): سيد الرئيس ، اسمحوا لي
 أولاً أن أتقدم لكم بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة مؤتمر نزع السلاح . واني لواشق في
 هذا الوقت الذي يشرف فيه المؤتمر على اصلاح هام من أن مهاراتكم الدبلوماسية
 ومفاتحكم الشخصية ستسمح بشكل فعال في هذا العمل الشاق .

ولقد أخذت الكلمة للإعراب عن آراء وفدي في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" ، الذي نشر بمناسبة أسبوع نزع السلاح والمأمور في ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٣ ، والمادر تحت رقم المؤتمر العام ٧/٧ A/C.1/47/R . ويبدو لأول وهلة أن هذا التقرير يقوم عموما على الموضوع الرئيسي المتعلق بتوسيع دور الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح على الصعيد الدولي . ونرى أنه من الواقع أن يعرض موضوع نزع السلاح على النحو المتوازن في هذا التقرير ، أي كادة لقرار السلام الدولي والثقة المتبادلة بين الدول . ونرى كذلك أنه لا يمكن تبرير نزع السلاح على الصعيد الدولي إلا إذا اعتبر أنه وسيلة لتحقيق السلام ، وليس مجرد غاية في حد ذاتها . وبعبارة أخرى ، أصبح الوقت ملائما لأن يكون نزع السلاح حقيقة واقعة للمجتمع الدولي باسره بدلا من أن يكون قاصرا على وضع محدد يختار فيه الشرق والغرب مراجلا هامة .

ويشاطر وفد بلادي الأمين العام الآراء المبنية في الجزئين الأول والثاني من تقريره ، تحت عنوان "الاممaction ، نزع السلاح في البيئة الدولية الجديدة" ، و"شموليّة المنح - تعزيز النهج المتعدد الاطراف" ، على التوالي . غير أنه لم تفتتا ملاحظة رؤية ضيقة لـنزع السلاح جاءت في الجزء الأول ، تتقلل من شأنه وتجعل منه مجرد تحديد لـلأسلحة في إطار عمليات صنع السلم وحفظه . وبعبارة أخرى ، خرج وفدي بانطباع أن هناك خلط إلى حد ما بين نزع السلاح وبين مفهوم التحديد .

ونحن نرى أنه يلزم التمييز تمييزا مفاهيميا بين صكوك مثل معاهدة القوات التقليدية في أوروبا أو اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، وبين ، على سبيل المثال ، تدابير التحديد المتخذة في العراق في إطار قرارات مجلس الأمن . ونرى أنه من الامض النظر إلى جهود نزع السلاح في هذا النظام الدولي الجديد على أنها ترتيبات قانونية دولية لا يمكن أن تنجح إلا من خلال مفاوضات عالمية تكون مفتوحة أمام جميع الدول المهتمة . فهي إذن ليست حالات منعزلة من تحديد الأسلحة أو من التسريح .

هذا بالإضافة إلى أن ما جاء في الفقرة ١٣ عن استجابة الأمم المتحدة المحتملة لانتهاكات جسيمة لاتفاقيات نزع السلاح أو لتهديدات أخرى للسلم يدعو كذلك إلى الاعتقاد أن معنى نزع السلاح تعلق على النحو المذكور في مثال العراق . ونحن نرى أن أي انتهاك لاتفاق خاص بنزع السلاح سبق أن تفاوضت عليه أطراف ، أو أي خرق لاحكام نزع السلاح في المعاهدات التي توقع بموجب مؤتمرات السلم ، ما هو إلا فعل على نفس القدر من الخطورة ويستدعي استجابة واضحة . ويفضل وفدي لو كان هذا التقرير قد زاد من التركيز على هذه المسالة الأخيرة .

اما عن النهج العام الذي تجده في الجزء الاول من التقرير ، من حيث انه يقضي بتكامل تدابير منع النزاع ونزع السلاح ، فهو نهج يتفق تماما مع آراء وفدي .

وفي الجزء الثاني ، المعنون "شمولية المنح - تعزيز النهج المتعدد الاطراف" ، هناك ترکيز على مساوئ سباق التسلح الكلاسيكي والافراط في نقل الاملاحة . ويوجه النظر ، عن حق ، إلى الوضع المثير للقلق في الشرق الاوسط .

ولكن عند قراءة هذا الجزء يبدو للمرء ان خطر الاملاحة النووية يحتل المركز الثاني بعد الخطر التقليدي . ولا يتفق ذلك مع ما نراه ، ذلك لانه رغم ما تحقق مؤخرا من نتائج ايجابية في هذا الميدان لا يزال الخطر النووي في تزايد . ولذلك يكون من الافضل ان يمنع هذا الجزء من التقرير نفس القدر من الاهتمام لكل من الخطرين على حسب السواء .

وشتغل تماما مع آراء الامين العام بشأن أسلحة الدمار الشامل ، والجهود الرامية إلى منع الانتشار ، ونقل الاسلحة ، والشفافية في مجال الاسلحة ، وخلاف ذلك من تدابير بناء الثقة ، على نحو ما جاء في الجزء الثالث من التقرير ، المعنون "اعادة التنشيط - اتخاذ الانجازات السابقة مرتكزا للانطلاق منه" . وثمة عنصر بالغ الأهمية ينبثق بوضوح عن هذه الدراسة ، وهو أن نزع السلاح أصبح موضع اهتمام الجميع بمسوقة متزايدة . ويفيد وفدي كل التأييد وجها النظر المعرّب عنها في الفقرة ١٨ ، وهي أن المنظمات التابعة للأمم المتحدة خامة تستطيع أن تقوم بدور أكثر أهمية في تحقيق شمولية نزع السلاح . وترتبط هذه الفقرة طبعا بشكل مباشر بالفقرة ٤٥ ، التي يطرح فيها الامين العام الرأي بأن الوقت قد حان للانتقال من مناقشات استكشافية إلى اجراءات عملية لإعادة تعريف دور مؤتمر نزع السلاح . ويعرب وفدي عن تقديره للسفير سيرفيه من بلجيكا لاضطلاعه بمشاورات حول هذا الموضوع . ونعتقد أن الوقت قد حان لأن يدرك مؤتمر نزع السلاح التغييرات البعيدة الاخر التي حدثت في العالم وأن يعدل أولوياته تبعا لذلك . وسيتطلب ذلك اعادة هيكلة هذه الهيئة واعادة تكيف جدول أعمالها . ويحتاج هذا العمل إلى التركيز على اهداف تكون أكثر واقعية كي نتسنى مناقشة مواضيع ترتبط بالأمن الدولي ارتباطا مباشرا . وأثناء اجراء هذه العملية يجدر النظر بعمق في عضوية المؤتمر .

وتحتم التغييرات الجذرية التي تحدث في العالم توسيعا كبيرا في أعمال المؤتمر وكذلك في تقادم مسؤولياته بغية التوصل إلى برامج شاملة لنزع السلاح بها أكبر عدد ممكن من المدخلات ، والوضع الراهن في هذه الهيئة لن يخدم هذا الفرض . فيجب علينا أن ننظر في السبل والوسائل التي تكفل فتح أبواب المؤتمر أمام أعضاء

آخرين في المجتمع الدولي يكونون على استعداد للمساهمة على نحو فعال في انشطته . واسمحوا لي أن أذكركم بـان تركيا ، البلد الذي يلعب دوراً إيجابياً في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح في أوروبا وفي مناطق أخرى من العالم ، قد أعلمت بالفعل جميع الأطراف المعنية باعتزامها المشاركة في أعمال المؤتمر والاسهام فيها على نحو فعال ، وذلك بصفة العضوية الكاملة .

وبصورة عامة ، في حين أن تقرير الأمين العام هذا يعرض تقديرًا واقعياً للوضع الراهن والاحتياجات المترتبة عليه ، لا يوضح الإجراءات المحددة الواجب اتخاذها تحت رعاية الأمم المتحدة على المستويين الإقليمي والدولي لتلبية هذه الاحتياجات : وربما يكون تفسير هذا الوضع هو أن التقرير عبارة عن قائمة وضعت للفت الانتباه إلى مختلف جوانب نزع السلاح . وعلى وجه الدقة ، أمامنا اليوم وثيقة جاءت كثمرة لعمل جاد وهي جديرة بالتنظر في إطار جهود نزع السلاح الدولية . ونأمل أن يكون هذا التقرير ملهماً للمرحلة الأولى من العمل المفاهيمي والتفصيلي المتكامل الذي ستؤديه هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة في ميدان نزع السلاح مستقبلاً .

الرئيس: أشكر ممثل تركيا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة . وليس أمامي أي وفود أخرى مسجلة لأخذ الكلمة اليوم ، فهل يرغب أي عضو في أن يأخذ الكلمة؟ إذا لم يكن الأمر كذلك أعطي الكلمة الآن للأمين عام المؤتمر والممثل الخاص للأمين العام للقاء بيـان خاص بالخدمات المخصصة للمؤتمر .

السيد بيراساتيفي (أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (الكلمة بالإنكليزية): طلبت الجمعية العامة أن نفي المؤتمر بالخدمات التي ستخصص له خلال دورة عام ١٩٩٣ . وكما حدث في الدورات السابقة ستحصل للمؤتمر عشر جلسات في الأسبوع بخدمات كاملة ، وخمسة عشر جلسة في الأسبوع بخدمات كاملة أثناء انعقاد دورات الفريق المعني بالاهتزازات . وبعبارة أخرى ، المفترض أن نتمكن من عقد جلستين في اليوم بخدمات كاملة طوال دورة عام ١٩٩٣ ، فضلاً عن جلسة يومية إضافية أثناء انعقاد دورة الفريق المعني بالاهتزازات .

ومع تزايد كشافة أعمال المؤتمر قد يلزم عقد اجتماعات الهيئات الفرعية بالتتابع مع لجان أخرى أو أفرقة عاملة أخرى . وقد حالت هذه الممارسة في الماضي دون تضييع الموارد المخصصة في حالة رفع الجلسات مبكراً . وفي هذا الصدد ، يهم كذلك مراعاة الدقة في مواعيد بدء جلسات المؤتمر . ومن المفهوم أيضاً أنه لا يمكن عقد جلسات بخدمات كاملة مساء أو في عطلة نهاية الأسبوع .

وأود أيضًا أن أذكر بان التدابير التي أقرها المؤتمر في الجلسة غير الرسمية التي عقدت في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٦ بشأن الوفورات في الوثائق لا تزال مارية . ومن أجل تنفيذ هذه المقررات ، يلزم تقديم جميع الوثائق في وقت مبكر للغاية ، كما ينبغي تجنب ازدواج الوثائق .

وتحة مسألة أخرى أود أن اتطرق إليها ، لا وهي حاجة الامانة إلى استلام خطابات تفوييق جميع الوفود في أقرب وقت ممكن ، كي توزع بطاقات الهوية التي تسمح بدخول قاعات المؤتمر ، وذلك بسبب اجتماعات هامة أخرى متعددة على أعلى مستويات للمؤتمر الدولي المعنى بيوغوسلافيا سابقًا على مقربة من منطقة قاعة المجلس خلال الأيام القادمة . ويجري تعزيز تدابير الأمن وسيطلب موظفو الأمن من الأعضاء اثبات هويتهم ، وستبدأ تلك الاجتماعات في نهاية هذا الأسبوع وستستمر في أوائل الأسبوع القائم . واقتراح أن يحمل الأعضاء إما بطاقات مؤتمر نزع السلاح أو على الأقل بطاقات اثبات الهوية التي يصدرها مكتب الأمم المتحدة في جنيف .

وفيما يتعلق بقاعات الاجتماعات التي ستكون متاحة لمؤتمر نزع السلاح ، فهو - فضلا عن قاعة المجلس - القاعة واحد ، وهي غرفة الاجتماعات الموجودة في الطابق السادس جوار أمانة نزع السلاح ، والقاعتان C-108 أو H-3 ، في حدود ما تسمح به الاحتياجات الإجمالية لشبكة خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف . وأود فقط أن أقترح أنه عندما تكون الوفود في حاجة إلى استخدام تلك المرافق لإجراء مشاوراتها ، أن تتفضل بتوجيه طلب إلى الموظفة المسئولة عن المؤتمرات ، السيدة باسم코الين ، وهي المسئولة عن توزيع تلك الخدمات ، لتجنب أي تداخل .

الرئيس: أشكر أمين عام المؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام على بيانه . ولقد اختتمنا أعمالنا لهذه الجلسة العامة ، مع استثناء بيان الرئاسة بشأن تنظيم العمل ، فهل لي أن أسألكم إذا كنا مستعدين لأن نستمر؟ السيد سفير الهند ، هل لي أن أسألكم شخصياً إذا كنا مستعدين للاستمرار؟ أعطي الكلمة لسفير الهند .

السيد تشاندرا (الهند) (الكلمة بالإنكليزية): سيد الرئيس ، لم أسلم بعد ما كنت أتوقع استلامه ، وأنترك لكم البت في استمرارنا أم لا .

الرئيس: حسبي فهمت ، يوجد أمامنا الآن احتمالان سبق أن ناقشتهما أثناة التحضير لأعمالنا . ولا أريد مناقشتها ثانية في هذه الجلسة الرسمية ، فما لم أسمع ما يخالف ذلك ، سارفع الجلسة واستأنفها في أقرب وقت ممكن بعد الظهيرة . ويتعين عليّ أن أمال الأمانة ما هو المقصود بعبارة "في أقرب وقت ممكن بعد الظهيرة" فيما يتعلق بالترجمة الشفوية وخلاف ذلك من خدمات .

السيد بيراساتيفي (أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل العام للأمين العام للأمم المتحدة): أي وقت اعتباراً من الساعة الثالثة بعد الظهر.

الرئيس: إذن، بعد الحصول على هذه المعلومات، أعتقد أنني سارف في هذه الجلسة العامة على أن تستأنف في تمام الساعة الثالثة من بعد الظهر، وأعطي الكلمة للسفير ليدوغار من الولايات المتحدة.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية):
عندى عدد من الارتباطات بعد ظهر اليوم، وكذلك بقية أعضاء وفدي. ولم نكن مستعدين على الأطلاق لانعقاد جلسة عامة لمؤتمر نزع السلاح. ولكن من ناحية أخرى، يمكن تعديل بعض هذه الارتباطات، ولكن لا أريد أن يطلب مني أن أعود هنا مرة أخرى وأن أنتظر ساعتين ونصف الساعة للانتهاء من مكالمات هاتفية لا أعرف كنهها. فهل هناك طريقة إيجابية نستطيع بها معرفة ما إذا كنا نحققفائدة ما إذا ما أعدنا تنظيم مواعيدنا للعودة إلى هنا، وإن ذلك لن يضيع هباء؟

الرئيس: شكراً للسفير ليدوغار. وأعتقد أنه ينبغي لنا الآن أن ننتقل إلى جلسة غير رسمية إذا وافقتم على ذلك، إذ أعتقد أنه لا يليق أن يدون هذا الحوار في المحاضر، فإذا وافقتم، نحن الآن في جلسة غير رسمية.

ورفت الجلسة العامة الساعة ١٢/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٥/١٠

الرئيس: تستأنف الجلسة العامة ٦٣٧ لمؤتمر نزع السلاح.

وكما سبق أن أعلنت صباح اليوم، ستنقل إلى مسألة تنظيم أعمال المؤتمر، على النحو الوارد في مشروع بيان الرئاسة الذي عممتها الأمانة صباح اليوم، وكما تعلمون، رفعت الجلسة العامة صباح اليوم توقعاً بأن يكون كل الأعضاء في موقف يسمح الآن بالانتقال إلى بيان الرئاسة. وقبلما أبدأ قراءة بيان الرئاسة، أود أن أمال إذا كنا مستعدين للانتقال إلى هذه المسألة. لم أسمع أي اعتراض ولم يطلب أحد الكلمة، فسأقرأ عليكم الآن بيان الرئاسة ونمه كما يلي:

١١ - اتفق المشاركون في المؤتمر على أن يقرر المؤتمر في مستهل دورته لعام ١٩٩٣، أن يعتمد كجدول أعماله جدول أعمال دورته في عام ١٩٩٣، مع ملاحظة أنه سيجري تكثيف مشاوراته الجارية حالياً بشأن استعراض جدول الأعمال هذا:

- ١ - حظر التجارب النووية
- ٢ - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي

- منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع المسائل المتعلقة بذلك
- منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي
- اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها
- الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة ، الأسلحة الاعمائية
- البرنامج الشامل لمنع السلاح
- الشفافية في مسألة التسلح
- بحث واعتماد التقرير السنوي وأي تقرير آخر يقتضي الأمر تقديميه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .
- ٣ - واتفق المؤتمر كذلك ، دون الاخلال بأي قرارات مقبلة تتعلق بالاطار التنظيمي لبنيود أخرى ، أن يستهل أعماله فوراً بشأن: حظر التجارب النووية ، وـ"منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" ، وـ"اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها" ، وـ"الشفافية في مسألة التسلح" . وتحقيقاً لهذا الفرض ، ينشئ المؤتمر لجان مخصصة تعنى بهذه البنود ، وتكون ولايتها كما يلي:
- حظر التجارب النووية: نتيجة مشاورات عام ١٩٩٥ التي أجرتها المنسق الخاص لهذا البند (CD/1179) ؛
- منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي: الوثيقة CD/1125 ؛
- اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها: الوثيقة CD/1121 ؛
- الشفافية في مسألة التسلح: مقرر المؤتمر في ٣٦ أيار/مايو ١٩٩٥ الوثيقة CD/1150 .
- ٤ - ويذكر المؤتمر كذلك بمقرره الخاص بتكتيف مشاوراته حول تحسين أدائه وزيادة فعاليته ، بما في ذلك مقرره الخاص بإجراء مشاورات حول قضيتي عضويته وجدول أعماله .
- "وأخيراً ، اعتقاد أن الأعضاء المعنيين يعتزمونمواصلة مشاوراتهم غير الرسمية المفتوحة العضوية حول عدم الانتشار بجميع جوانبه" .

السيد أزيكيوي (نيجيريا) (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أقيّم البيان التالي نيابة عن مجموعة الـ ٢١ . لقد وافقت مجموعة الـ ٢١ على ماجاء في بيان الرئاسة الذي ألقى توا ، على أن يكون من المفهوم أن سبيل العمل الذي اتفق عليه

اليوم لا يؤشر بأي شكل من الاشكال على أولويات نزع السلاح . وتأمل المجموعة أن يسمح سبيل العمل هذا للمؤتمر بأن يسير قديما في انجاز أعماله في مستهل دورة عام ١٩٩٣ .

الرئيس: أشكر سفير نيجيريا على البيان الذي القاه باسم مجموعة الـ ٢١ . ولنرى لدى مسائل أخرى اليوم ، وأعتزم رفع هذه الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء الموافق ٣٦ كانون الثاني/يناير ، في تمام الساعة ١٠/٠٠ .

ورفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠